Doi: 10.34120/0080-051-002-003

# Egyptian Nubians between Displacement, Integration, and the Dream of Return

***Ahmed Elshenawy***

**Abstract:**

**Objective:** The study seeks to identify the evaluation of the people of the Nubian community of their displacement experience, the extent of the success of the settlement process in improving the quality of their lives compared to the conditions in the old Nubia, and to determine how to locate and prepare the new site for settlement, and its most serious issues. On the other hand, the study seeks to monitor the success of the displacement process in achieving their integration into the Egyptian society, and the most serious obstacles that hinder the integration of some of them, especially those related to Nubian culture, and the reasons underlying their demands to return to old Nubia. **Method:** This theoretical study carries out a thorough re-analysis of the results of some previous studies on the issue of displacement of the Nubians and the desire of some of them to return to the old Nubia. **Results:** The study concluded that the Nubians' problems in Egypt are not solely confined to them, and that their demands are not difficult to solve if seen as promises given to them since the beginning of the displacement. Also, the rise of the return issue was due to the officials' disregard to the Nubian society problems, and their most important demands that can be summed up by the need to pay attention to the development of New Nubia, to give priority to residency, to own the reclaimed lands around the lake in the old Nubian lands for the Nubians wishing to return, and to care for diversifying developmental projects around it. **Conclusion:** The Nubian file in Egypt needs to be managed in a way that preserves the unity and harmony of Egyptian society while respecting cultural diversity and subcultures in society.keywords: Egyptian Nubia, displacement, social integration, right of return.

**Keywords:** Egyptian Nubia, Displacement, Social Integration, Right of Return.

# النوبيون في مصر بين التهجير والاندماج وحلم العودة

أحمد عبد الموجود الشناوي*


## الملخص:

**هدف الدراسة:** تسعى الدراسة إلى تعرُّف تقويم أبناء المجتمع النوبي لتجربة تهجيرهم، ومدى نجاح عملية التوطين في تحسين نوعية حياتهم مقارنة بالأوضاع في النوبة القديمة، ومعرفة كيفية تحديدِ الموقع الجديد للتوطين وتهيئتِه، وأهمّ مشكلاته. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى رصدت مدى نجاح عملية التهجير في تحقيق اندماجهم في المجتمع المصري، وأهم المشكلات التي تعوق اندماج بعضهم، وبخاصة تلك المتعلقة بالثقافة النوبية، وأسباب مطالبة بعضهم بالعودة إلى النوبة القديمة. **المنهجية:** الدراسة نظرية تعتمد على إعادة تحليل نتائج بعض الدراسات السابقة حول قضية تهجير النوبيين، ورغبة بعضهم في العودة إلى النوبة القديمة. **النتائج:** أن مشكلات النوبيين في مصر ليست مشكلات خاصة بهم فقط دون غيرهم، كما أن مطالبهم ليست صعبة الحل إذا نظرنا إليها باعتبارها الوعود التي تلقوها منذ بداية التهجير، وأن بزوغ فكرة العودة مرة أخرى كان نتيجة تجاهل المسؤولين لمشكلات المجتمع النوبي. وتتلخص أهم مطالبهم الآن في ضرورة الاهتمام بتنمية النوبة الجديدة، وإعطاء أولوية الإقامة، وتملك الأراضي المستصلحة حول البحيرة بأراضي النوبة القديمة للنوبيين الراغبين في العودة، والاهتمام بتنوع المشروعات التنموية حولها. **الخلاصة:** يحتاج الملف النوبي في مصر إلى إدارته إدارةً تحافظ على وحدة المجتمع المصري وانسجامه في ظل احترام التنوع الثقافي والثقافات الفرعية في المجتمع.


**المصطلحات الأساسية:** النوبة المصرية، التهجير، الاندماج الاجتماعي، حق العودة.

(*) استاذ الانترولولوجيا الثقافية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر.
Email: dr.aelshenawy70@yahoo.com

**مقدمة:**

يؤكد الواقع أن تاريخ أهالي النوبة هو سلسلة من التضحيات المتتالية منذ بداية القرن الماضي، وأدى ذلك إلى أن سيطرت عليهم مشاعر الإحساس بالتضحية من أجل الوطن، من جانب، وضرورة المحافظة على التراث الاجتماعي والثقافي والقيم الخاصة بهم، من جانب آخر، إضافة إلى المطالبة المستمرة بحقوقهم التاريخية من الدولة، وضرورة تعويضهم عما قدموه من تضحيات تمثلت في تهجيرهم من موطنهم الأصلي ولأكثر من مرة، منذ بناء خزان أسوان، حتى إنشاء السد العالي على نهر النيل لحماية مصر من مياه الفيضان، ويمر هذا العام 55 عامًا على تهجير أهلها لآخر مرة عام 1964 من موطنهم الأصلي إلى موطنهم الحالي، وتسبب هذا التهجير في غرق النوبة القديمة للأبد، وإبعاد النوبيين عن بيئتهم الزراعية إلى أماكن ذات ظروف معيشية قاسية. ووفقًا لبعض التقديرات؛ فإنه بحلول عام 1970 كان بالفعل قد هُجِّر نحوُ 50.000 نوبي بعيدًا عن أراضيهم (Janmyr, 2017, 718).

وطوال السنوات والعقود الماضية ظل أهالي النوبة يطالبون بحق العودة لموطنهم القديم كما وعدتهم الدولة، وبتعويضات ملائمة لما وقع عليهم من أضرار، وخاصَّة أنهم يرون أن التعويضات التي صرفت لهم لم تكن عادلة (Serag, 2013, 2). ويتسع نطاق معاناة النوبيين ليتفق مع كثير مما أشارت إليه الأمم المتحدة عندما أكَّدت أن «الشعوب الأصلية تواجه كثيرًا من التحديات، وتُنتهك حقوقها الإنسانية مرارًا؛ إذ يحرمون من السيطرة على تنميتهم استنادًا إلى قيمهم وحاجاتهم وأولوياتهم؛ وهم مبخوسو التمثيل سياسيًّا، ويفتقدون إلى النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات، وكثيرًا ما يتم تهميشهم عندما يتعلق الأمر بمشاريع تؤثر على أراضيهم، ويقعون ضحايا للإخلاء القسري نتيجة لمشاريع من قبيل استغلال الموارد الطبيعية» (الأمم المتحدة، 2019). وتُعَدُّ الهجرةُ القسرية – مع اختلاف أسبابها – من أنماط الهجرة المعروفة في التاريخ السكاني العالمي، ويُعَدُّ إنشاءُ المجتمع النوبي الجديد مثالًا للتهجير الإجباري والاستيطان في بيئة جديدة (محجوب، 2005، 44).

ويُعَدُّ الوضعُ الجيوسياسي للنوبة مدعاة للاهتمام؛ نظرًا لوضعها الجغرافي على الحدود الجنوبية لمصر؛ ممّا يجعل سلامتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تصب مباشرة في المصلحة الوطنية العليا لمصر (القاضي، 2009، 2). كما قامت النوبة

بدور حَلْقة الوصل بين مصر ووسط إفريقيا منذ أقدم العصور، وذلك عن طريق درب الأربعين، وحدد الموقع والنيل شخصية النوبة؛ إذ بلورها في العزلة والهامشية ومحدودية الإنتاج (شويقة، 1971، 153–154).

كما اتصف المجتمع النوبي على مدار تاريخه بالاستمرارية والتواصل بين القديم والحديث؛ إذ تتمتع النوبة بحضارة قديمة عاش خلالها الإنسان النوبي في تواصل مستمر، وهو التواصل الذي أُطيحَ به مع بدايات القرن العشرين، عندما بدأت فكرة إنشاء الخزانات والسدود تدخل مرحلة التنفيذ (زكي، 2001، 171–172)، وبخاصة مع تَعَرُّضِ البلاد للفيضانات المتتالية، وإهدار حصة مصر من مياه نهر النيل؛ فكان القرار بإنشاء السد العالي في عام 1958، وقد اهتمَّ العديد من الدراسات الأنثروبولوجية بتأثيرات التغيرات المصاحبة لإقامة السدود في الإنسان الذي يعيش بجوار الأنهار التي تقام عليها هذه السدود. وكما كان السد العالي ضرورة قومية، فيجب النظر إلى علاج المشكلات التي صاحبت ونتجت عن إقامته على أنها ضرورة قومية أيضًا، وهذا ما صرَّحتْ به الحكومة المصرية حينها، إذ اعتبرت أن عملية إعادة توطين النوبيين مناسبة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، وإحداث تغيرات اقتصادية جذرية للمجتمعات النوبية المحلية التي كانت تعاني العزلةَ والحرمان من الخدمات التعليمية والصحية (مصطفى، 1993، 63–60 ;Wallin, 2013, iii).

ورغم وصف تهجير سكان بلاد النوبة حينها بأنه عملٌ رائدٌ، وتجربةٌ جديدةٌ على مصر في تهجير مجتمع محلي بأسره (درويش 1968، 24)، فإنه ما زالت تأثيرات هذه العملية تلقي بظلالها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حياة عشرات الآلاف من النوبيين، ومن حينها يطالبون الدولة بتنفيذ وعودها، وإعادتهم إلى أقرب مكان لقراهم الأصلية (محيي الدين، 2017، 32 ;Mansour, 2017, 5).

ومن هنا تظهر أهمية الدراسة الراهنة التي تحاول تَعَرُّفَ أهمِّ مشكلات النوبيين المستمرة منذ عملية التهجير، وأسبابها، وطرائق حلِّها؛ من أجل تحقيق المواطنة الكاملة، والاندماج داخل نسيج المجتمع المصري في ظل الحفاظ على الحقوق الثقافية لهم، والتي تعرف بأنها: «حقوق الأفراد والجماعات للحفاظ على تراثهم الثقافي، ولغاتهم، وديانتهم، مع التمتع بالحقوق المدنية للدولة القومية» (Banks, 2008,129).

**وتسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف؛ هي:**

1- تَعَرُّفُ مدى نجاح عملية التهجير في تحسين نوعية حياة أبناء المجتمع النوبي القديم من وجهة نظرهم، ووفقًا لتوقعاتهم السابقة.

2- تَعَرُّفُ كيفية تعبير النوبيين عن شعورهم بوصفهم مُهَجَّرِين، ودور ذلك في (تحقيق/ عدم تحقيق) اندماجهم في المجتمع المصري.

3- تَعَرُّفُ معوقات تحقيق الاندماج المتعلقة بالثقافة النوبية.

4- تَعَرُّفُ الموقف من العودة إلى النوبة القديمة؛ الأسباب، والمحاولات، والوضع الحالي.

## منهجية الدراسة:

الدراسة نظرية تعتمد على إعادة تحليل نتائج بعض الدراسات السابقة حول قضية تهجير النوبيين، ورغبة بعضهم في العودة إلى النوبة القديمة.

**وتنقسم الدراسة إلى المحاور الآتية:**

1- التعريف بالمجتمع النوبي.

2- قصة التهجير ومشكلاته.

3- تقويم تجربة التهجير.

4- معوقات الاندماج في المجتمع المصري.

5- الكفاح من أجل العودة بين الوعد والأمل.

## أولًا - التعريف بالمجتمع النوبي:

يُجْمِعُ الكثير من الدراسات على أن اسم النوبة مشتق من كلمة «نوب»، وهي تعني الذهب؛ إذ كانت أرضها مصدرًا غنيًّا لهذه المادة طوال التاريخ المصري القديم، وتمتد حضارتها آلاف السنين، وخرجت منها الأسرة 25 التي حكمت مصر القديمة، وأشهر ممالكها مملكة «كوش» (الجمل، 2008).

وكونت بلاد النوبة وحدة جغرافية متميزة، يسكنها شعب متماثل جنسيًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا، حتى جاء الاستعمار الإنجليزي ليقسم النوبة عام 1899 إلى قسمين:

القسم الشمالي «النوبة المصرية»، ويمتد شمالًا من الحدود المصرية السودانية، حتى أسوان على طول نهر النيل، ما بين الشلالين الأول والثاني بعمق 350 كيلومترًا، وتسمى «النوبة السفلى»؛ والقسم الجنوبي تابع لدولة السودان، ويسمى «النوبة العليا» (جرينر، 1966، 17؛ زكي، 2001، 11، 153–154).

## 1- لمحة تاريخية:

***إن التاريخ سطر على أرض النوبة صفحات من فصوله الحية، وأنها كانت من أهم مناطق الصراع الرئيسية في العالم القديم.***

### وولتر إمري «مصر وبلاد النوبة» (1965)

كانت النوبة مملكة مستقلة تمتد من إسنا حتى بلدة «مروي» بالسودان، وقد احتلت مملكة النوبة دولة مصر الفرعونية زهاء خمسة عصور، وورد أول ذكر لبلاد النوبة في كتاب الجغرافيا لسترابون عام 25 ق.م، حيث أشار إلى أن النوبيين قبيلة كبيرة تمتد أراضيها من «مروي» وتصل شمالًا حتى انحناءات النهر (ربيع، 1964، 10). ومن الدلائل الواضحة على قِدَم الحضارة النوبية الآثار التي تركتها هذه الحضارة، والتي يحمل بعضُها أسماءَ القرىَ النوبية نفسَها التي نشأت بجوارها (غيطاس،1987، 7–37؛ نور الدين، 2010، 22–32). وترجع الشواهد على علاقة النوبة بمصر الفرعونية إلى 3100 سنة قبل الميلاد (القاضي، 2009، 3). وتعد الأسرةُ الثامنةَ عشْرةَ هي الأسرة التي ازدهر فيها الدور التاريخي والحيوي لحكام النوبة (زكي، 2001، 19).

## 2- الحياة في النوبة القديمة:

انقسمت النوبة القديمة إلى 39 قرية، يضمُّ كلٌّ منها عددًا من النجوع تقع على جانبي النيل (ربيع، 1964، 48). وقد توزعت هذه القرى جغرافيًّا على أساس عرقي إلى ثلاث جماعات؛ هي:

- **الكنوز**، ويقطنون المنطقة الشمالية.
- **عرب العليقات**، ويقطنون المنطقة الوسطى.
- **الفاديجا**، ويقطنون المنطقة الجنوبية (Shetawy & El-Shafie, 2013, 7).

واتسمت الحياة في النوبة القديمة بالعزلة النسبية عن العالم الخارجي المحيط بها؛ ويرجع ذلك لموقعها وبعدها عن مراكز التجمع الكبرى في الشمال، وطبيعتها الجبلية الجرداء، وعدم وجود طرق برية بها صالحة للانتقال، بجانب توزع سكانها على نحو 600 نجع (مصطفى، 1993، 73). وكانت صلتهم الوحيدة بالعالم الخارجي هي نهر النيل؛ مما أدى إلى ارتباطهم بشاطئ النهر أكثر من الأرض؛ الأمر الذي ترتب عليه عدم وجود اتصال بين الجماعات الثلاث المكونة للمجتمع النوبي (إبراهيم، 1985، 44–46). كما كانت قلة الأرض الزراعية في النوبة القديمة سببًا في عدم طمع الغزاة في المنطقة للاستقرار؛ وبذلك استطاع سكانها الأصليون الاحتفاظ بثقافتهم ولغتهم القديمة (إبراهيم، 1985، 20).

**وتميز المجتمع النوبي القديم بجملة من الخصائص والسمات، من أهمها ما يأتي:**

- أنه مجتمع قديم عاش في موطنه الأصلي قبل التهجير آلاف السنين.
- أنه مجتمع حافظت العلاقات المباشرة بين أعضائه على الكيان الثقافي المميز له.
- أنه مجتمع له تقاليده ولهجاته المحلية الخاصة التي تميّزه من غيره.
- أن الحياة فيه لم تتطوّرْ تطوُّرَها في باقي أنحاء الجمهورية.
- أن موقعَه النائيَ بعيدًا عن العمران، وصعوبة الاتصال والانتقال – صبغه بالعزلة (درويش، 1968، 24).

واتضح من الحصر العام الذي أُجْرِيَ قبل التهجير أن مساحة الأرض الزراعية كانت تبلغ نحو 11.285 فدانًا، يوجد بها 1.017.952 نخلة وشجرة (شويقة، 1971، 159)؛ فقد «كانت تعتمد الغالبية العظمى من القرى النوبية القديمة في معيشتها على النخيل» (إدريس، 2010، 38)، وقيل حينها: إن هذه الثروة لن تضيع بانتقال الأهالي، بل سَتُنْقَلُ شجيراتها إلى مناطق التهجير الجديدة للمحافظة على نوع البلح النوبي (صبحي، 1963، 61). وكان نحو 80.3% من سكان النوبة القديمة يعملون بالزراعة، وتمثل الإناث منهم 54%؛ مما يدل على أن هذا المجتمع طاردٌ للذكور قبل مشروعات التخزين بسبب فقر البيئة تاريخيًّا (شويقة، 1971، 158).

### 3- قِدَمُ ظاهرة الهجرة:

يتبين من مقارنة أعداد الذكور والإناث النوبيين في تعدادات السكان أن الهجرة ظاهرة قديمة في المجتمع النوبي (محجوب، 2005، 73). وكما أشار «إمري»؛ فإن «معظم الرجال القادرين على العمل يعملون خارج النوبة» (إمري، 2008، 13-14)، وأرجع السيد حامد هذه الظاهرة إلى حقب زمنية بعيدة، ووصفها بأنها ظاهرة قديمة يتميز بها المجتمع النوبي، كما أوضح أن إنشاء خزان أسوان، وتعليته مرتين قد أسهم إسهامًا واضحًا في تشجيع تيار الهجرة إلى المدن المصرية سعيًا وراء الرزق (حامد، 1974، 45 وما بعدها). وأتت الظروف الاقتصادية للنوبة القديمة؛ والمتمثلة في فقر البيئة، وهامشيتها، وضعف الأراضي الزراعية، وقلة الموارد الاقتصادية بصفة عامة – على رأس العوامل التي دفعت النوبيين للهجرة إلى المدن.

ويؤكِّد ما سبق ما أشار إليه أحد علماء الحملة الفرنسية على مصر (1798–1801) من أنه «في كل عام ينزل كثير من النوبيين إلى مصر هاربين من فقر مسقط رأسهم؛ كي يبحثوا هناك عن عمل، وفي الوقت نفسه يظلون يحتفظون على الدوام بالرغبة المتأججة للعودة لقضاء آخِر أيامهم وسط صخورهم، وما إن يحصلوا على وسيلة لعيش ميسور بعض الشيء حتى يسارعوا بالعودة إلى بلادهم ليتخذوا لأنفسهم زوجات من بنات أمتهم. وعدد النوبيين في القاهرة كبير» (كوستاز، 2002، 195).

ويضيف «ليزلي جرينر» بعد زيارته للنوبة القديمة، وقبل بناء السد العالي قائلًا: «إن بلاد النوبة المصرية هي أرض العجائز فحسب، أما الشبان فيذهبون شمالًا مع النهر، لكي يجدوا لهم عملًا في المدن المصرية، وغالبًا ما يضطرون إلى ترك عائلاتهم في قراهم، ولا يوجد بالقرية إلا الطاعنون في السن، إذ إن الشبان يسعون وراء رزقهم في مكان آخر، وهذه هي الطريقة التي يقوم عليها اقتصاد البلاد، فهي بلاد تعتمد على التحويل المالي من غيرها، وليس ثمة ما يعيشون عليه في أرضهم، ورغم ذلك يعشق النوبيون أرضهم الصخرية، ويأبون الهجرة إلى أماكن أخرى» (جرينر، 1966، 14، 47).

لم تكن الهجرة فقط أسلوبًا للتكيف مع الظروف الإيكولوجية، التي لا تتمثل فقط فيما تعرضت له الأراضي النوبية من اندثار نتيجة لمشروعات التحكم في مجرى النيل؛ ولكن الهجرة كانت أيضًا أسلوبًا للتواؤُم مع عدم كفاية الموارد المحلية، حتى في مرحلة

ما بعد التهجير (محجوب، 2005، 74). وكان وجود الزوجة والأولاد في النوبة الأصلية من العوامل الرئيسة لاستمرار ارتباط المهاجر بالمجتمع الأصلي، ولم يفقد المهاجرون يومًا شعورهم بقسوة الظروف الاقتصادية التي يعيشها المقيمون في النوبة الأصلية، وضرورة العمل من أجلهم؛ ولهذا لم يتحرر المهاجرون من التزاماتهم تجاه أقاربهم وأعضاء مجتمعاتهم المحلية (إبراهيم، 1985، 81).

وفي ظل ذلك، حافظ المجتمع النوبي على ثقافته لقرون عديدة، حتى في ظل هجرة أبنائه؛ إذ ظل يعمل وجود المجتمع الأصلي على تحقيق التوازن والارتباط بين المهاجرين وأصولهم من خلال مدهم باستمرار بتلك الضوابط الثقافية المتميزة (إبراهيم، 1985، 145–146؛ بوركهارت، 2007)؛ وهو الأمر الذي انتهى بعد تهجيرهم، إذ لم يستطع المجتمع الجديد القيام بهذا الدور في ظل عدم امتلاكه مقومات ذلك.

## ثانيًا - قصة التهجير ومشكلاته:

***«إن الخير الذي سيعم على أبناء النوبة سيكون الخير الكثير، لأنه سيجمع شمل أبناء النوبة جميعًا على الأسس الصحيحة لبناء مجتمع قوي سليم .. إننا نعتقد أن عملية التهجير من هذا المكان ستكون عملية منظمة ومريحة ومركزة، وستنتقلون من هذه القرى التي عشتم فيها إلى مناطق جديدة تشعرون فيها بالسعادة والرخاء».***

***الرئيس جمال عبد الناصر (11 يناير 1960)***

هذا هو الوعد الذي قُدِّمَ للنوبيين قبل عملية التهجير؛ يصدر عن القيادة السياسية الأولى بمصر، وتعكس الخطواتُ الأولى لتنفيذ عملية التهجير مدى ثقة أبناء المجتمع النوبي في صدق هذا الوعد؛ الأمر الذي انعكس على استجاباتهم بالقَبول لخطوات هذه العملية. وفيما يأتي سنحاول توضيحَ مدى تحقق ذلك الوعد على أرض الواقع.

### 1- مراحل التهجير :

مرت عملية التهجير بعدة مراحل في المجتمع النوبي، فقد أدى إنشاء خزان أسوان إلى حدوث ثلاث موجات متتابعة من التهجير من بلاد النوبة الواقعة خلف الخزان؛ هي:

(أ) عقب إنشاء الخزان نفسه عام 1902؛ إذ ارتفع منسوب المياه أمامه إلى 106 أمتار فوق مستوى البحر، وتعرضت الأراضي الزراعية الواقعة جنوبي أسوان للغمر بمياه التخزين، ووصل مستوى الغمر حتى قرية الدكة؛ فهاجر بعضُ هذه الجماعات شمال الخزان.

(ب) عقب التعلية الأولى للخزان عام 1912؛ إذ ارتفع منسوب المياه أمامه إلى 114 مترًا، ووصلت نهاية الغمر جنوبًا حتى قرية توشكي، وقد أثرت هاتان المرحلتان في منطقتَي الكنوز والعرب دون النوبيين (الفاديجا).

(ج) عقب التعلية الثانية للخزان عام 1933؛ إذ ارتفع منسوب المياه إلى 121 مترًا، وأثرت هذه المرحلة في مناطق النوبيين الجنوبيين (الجوهري، 1988، 443؛ Zabrana, 2013, 197-199). ويصف أحد أبناء المجتمع النوبي هذه الهجرات قائلاً: «كانت هذه الهجرات محلية؛ عبارة عن مجرد ارتفاع على الجبال أو انتقال إلى موضع آخر داخل النوبة الأم» (إدريس، 2010، 3).

(د) التهجير الأخير عام 1964، ويعد أقسى تلك التحركات وأصعبها؛ إذ اضطُرّ النوبيون إلى التخلي عن وطنهم التاريخي تخلّيًا نهائيًّا، وشعر الناس بعْدَه بنوع من فقدان الهُوِيّة بعد إغراق النوبة برُمَّتها في أعماق بحيرة صناعية (زكي، 2001، 172؛ Elcheikh, 2015,19).

وأتى التفكير في ضرورة تهجير النوبيين في دولتَي مصر والسودان بسبب غمر مياه البحيرة الناتجة عن إنشاء السد للمنطقة من الشلال الأول في مصر، حتى منطقة «دال» في السودان، وبدأت كل حكومة دراساتها، فاستقرت مصر على تهجير النوبيين المصريين إلى منطقة كوم أمبو، إضافةً إلى منطقة «إسنا»، واستقرت السودان على ترحيل النوبيين السودانيين إلى منطقة «خشم القربة» بولاية «كسلا» في شرق السودان؛ وهكذا تفرق شملهم إلى الأبد (زكي، 2001، 100–99؛ Hopkins & Mehanna; 2010, 99–100؛ La Bianca, 2014, 2–4).

### 2 - تحديد الموقع الجديد للتهجير وتهيئته:

اختيرَ موقعُ النوبة الجديدة والخاص بالتهجير في منطقة أراضي الاستصلاح الزراعي بمركز كوم أمبو بمحافظة أسوان على مساحة طولها 60 كم، وعرضها 3 كم، وأنشئت القرى النوبية على شكل هلال يتجه إلى طريق مصر – أسوان شرق مدينة كوم أمبو، تتخللها طرق ممهدة للمواصلات، تربط جميع القرى النوبية بمدينة أسوان، وبلغ عدد القرى الجديدة 43 قرية ومركزًا إداريًّا واحدًا، إضافةً إلى الخدمات والمرافق اللازمة، وتضم هذه القرى 15.858 منزلًا، وتحمل كل قرية اسمها القديم نفسه (محجوب، 2005، 76). ووُزِّعَت الجماعات النوبية عرقيًّا بتوزيعهم نفسه الذي كان في النوبة القديمة، كما هُجِّرَتْ مجموعةٌ صغيرة من النوبيين إلى محافظة الأقصر (حاليًّا) بقرى توماس وعافية (القاضي، 2009، 5).

وسبق تنفيذَ مشروع التهجير دراساتٌ وجهود كثيرة لإتمام التنفيذ في الوقت المحدد، وتحقيق القدر الممكن من تطلعات الأهالي، وتوفير أكبر قدر ممكن من الخدمات والاستثمارات في المنطقة الجديدة. وتشير التقارير الخاصة بتنفيذ عملية التهجير إلى «تعاون الأهالي مع الهدف القومي للمشروع وتمام التهجير» (محجوب، 2005، 58 ;Fahim, 1975,81; Serag, 2013,6).

**وتضمَّنت خطة التهجير عدة أهداف؛ هي:**

- توطين الأهالي في منطقة كوم أمبو.
- توفير الخدمات العامة والمرافق.
- توفير المنازل للمغتربين في المدن الأخرى.
- صرف التعويضات المالية لتعويضهم عن ممتلكاتهم (إبراهيم، 1985، 82–83).

**وانقسمت خطة التهجير لعدة خطوات؛ هي:**

- التخطيط والإعداد والتجهيز.
- نقل المواطنين وإسكانهم.
- الرعاية في النوبة الجديدة وتنمية المجتمع (درويش، 1968، 24–30).

## 3- مراحل تنفيذ المشروع:

### (أ) مرحلة الدراسة والبحث:

أُجْرِيَ فيها مسحٌ اجتماعي لبلاد النوبة من خلال وزارة الشُّؤون الاجتماعية عام 1960 لحصر جميع الأسر المقيمة بالمنطقة، وبلغ عدد السكان 98.609 نسمة، منهم 48.028 نسمة كانوا مقيمين بالمنطقة إقامةً دائمة (17.785 ذكورًا بنسبة 27 %، 30.243 إناثًا بنسبة 63 %)، موزَّعين عرقيًّا إلى 35.9 % من الكنوز، و9.3 % من العرب، و47.6 % من الفاديجاة، وأخيرًا 6.3 بندر عنيبة. أما الباقون، فكانوا مغتربين (ربيع، 1964، 49؛ محجوب، 2005، 63).

كما حُصِرَت الأراضي الزراعية، والزراعات والحيوانات والآلات، وتمَّ أيضًا حَصْرُ المباني بأنواعها، وتَعَرُّفُ رَأْيِ الأهالي في نوع التعويض المفضل (عيني – نقدي)، ثمّ أُعيدَ تدقيقُ البيانات عام 1963 بعد عودة الكثير من النوبيين المهجرين للإقامة في بيوتهم القديمة (درويش، 1968، 25–26).

### (ب) مرحلة التنفيذ:

أنشئت فيها إدارة خاصة بوزارة الشُّؤون الاجتماعية، سُمِّيَت «الإدارة العامة لتهجير أهالي النوبة»، ووُضعت لها اختصاصات محددة في كل مرحلة من مراحل التهجير (درويش، 1968، 26–27)، وتمَّت عملية التهجير خلال الفترة (18 أكتوبر 1963 – 22 يونيو 1964)، ونُقِلَ 15.107 أُسْرة بإجمالي 55.698 نسمة، و29.305 رأسًا من الماشية والأغنام، من خلال 158 رحلة نيلية، 1.350 رحلة أتوبيس، 26.450 رحلة لوري نقل، وأربع رحلات سكّة حديد (العيسوي، 2009، 234).

ولم يُراعَ في تصميم النوبة الجديدة خصوصية الثقافة النوبية والعادات والتقاليد الخاصة بالسكن؛ إذ كانت المساكن القديمة واسعة ومتباعدة، وأنشئت القرى الجديدة متلاصقة، ورتبت المساكن في صورة بلوكات طبقًا لحجم المسكن؛ تتراوح بين حجرة وأربع حجرات، وزِّعت طبقًا لعدد أفراد الأسرة، وليس طبقًا للعلاقات القرابية؛ ومن ثَمَّ تغير التوزيع الإقليمي للقرى، واختفى التكتل السكني القرابي (إبراهيم، 1985، 83).

وبلغت جملة الاعتمادات المالية 50 مليونًا، منها 18.5 مليونًا للإسكان، و21 مليونًا لاستصلاح الأراضي وطلمبات الري، والباقي للتعويضات والنقل (درويش، 1968، 30).

**(ج) مشكلات صاحبت عملية التهجير:**

رغم إصدار الدولة الكثير من القرارات بهدف تنظيم عملية التهجير، والتي يبدو من الاطلاع عليها وعلى بعض الكتابات الرسمية أن الأمر سار على نحو مرتَّب ومنظَّم؛ فإن هذا لم يكن صحيحًا تمامًا، فبحسب الباحثة «آنا هوهنغارت»: «كانت المنقولات متناثرة فوق الصخور عند المرسى، وتعاني الإهمالَ الشديد، وكان الأهالي يكافحون للحفاظ على أغراضهم، وجاءت عمليات نقل البشر أنفسهم فوضوية وتبعاتها قاسية، ووجد الأهالي قراهم الجديدة صحراء قاحلة بعيدة عن وادي النيل، والبيوت عبارة عن صناديق من الحجر والأسمنت تضيق بهم، وأدت بهم إلى تفريق شمل أسرهم، بعد أن تركوا وراءهم بيوتًا فسيحة تملأ حوائطَها ألوانٌ زاهيةٌ، بل إن البعض وجد بيته الجديد عبارة عن تخطيط بالجير على الأرض لم يتمَّ بناؤُه بعد» (مركز هردو، 2017، 13).

ووفقًا لما يرويه أحد النوبيين الشاهدين على عملية التهجير جاء الآتي: «*كانت تغلب علينا مشاعر الحزن لفراق بيوتنا وأراضينا، ولكن مصلحة الوطن فوق كل شيء، الأمر الذي لم يقدره الوطن والمسؤولون عنه، وتركونا مثل الأثاث في بلد لا يوجد به أضعف الإمكانيات، مضيفًا أن الأطفال كانوا يموتون بين يدي أمهاتهم من عدم وجود رعاية صحية بالمكان، كانت بيئة تؤوي الثعابين والحيوانات، علاوة على ذلك البلد كانت غير مؤمنة سوى بشرطي واحد، فهي محاطة بالجبال، وبلا خدمات، ولا تصلح للحياة الآدمية*» (مركز هردو، 2017، 13).

**وعمومًا، تركزت أهم صعوبات التنفيذ فيما يأتي:**

- عدم الانتهاء من تنفيذ جميع المساكن.
- توزيع بعض المساكن بنقص في الحجرات لبعض الأسر، وبزيادة لبعضها الآخر.
- تصدُّع نسبة من المساكن بسبب طبيعة الأرض.
- عدم استكمال بعض المرافق.
- استزراع 30% فقط من الأراضي؛ ومن ثَمَّ لم يجد الأهالي عملًا.
- ضعف التعويضات.
- عدم وجود مرعى للمواشي.

وهي المشكلات التي استمرت، ولم تُعالَجْ فوريًّا، ويؤكِّد ذلك ما أشار إليه تقرير لجنة الخدمات بمجلس النواب عقب التهجير بسنوات قليلة من تراكم العديد من المشكلات؛ منها ما يأتي:

- ضيق المسكن بعد أن كبر الأولاد وتزوَّجوا، وعدم وجود فائض أرض لبناء مساكنهم الخاصة.
- ضيق المعايش بسبب تخصيص فدانين فقط للاستزراع لكل أسرة.
- عدم تسليم مساكن للمغتربين، رغم امتلاكهم مساكن بالنوبة القديمة.
- عدم تخصيص أراضٍ أو مساكن للنوبيين في المشروعات التي تتم بجوار البحيرة (إدريس، 2010، 8).

وهي المشكلات نفسها تقريبًا التي تكرِّرُها وتؤكِّدها جميعُ الدِّراساتِ التي تناولت المجتمع النوبي حتى اليوم، وأخيرًا أكَّدَها عضوُ مجلس النواب عن مركز نصر النوبة بالبرلمان المصري الحالي. ويوضح ذلك مدى قِدَم هذه المشكلات، ووضوحها منذ اليوم الأول لعملية التهجير (إبراهيم، 1985، 84؛ زكي، 2001، 246؛ مركز هردو، 2017، 12–13؛ محجوب، 2005، 77–80؛ مصطفى، 1993، 76).

ويمكننا القول في ضوء ما سبق: إن عملية التهجير صاحبها وترتب عليها الكثير من المشكلات والآثار التي أضعفت كثيرًا من نجاحها في تحسين نوعية حياة أبناء المجتمع النوبي القديم، وفقًا لتوقعاتهم السابقة، ووفقًا للوعود التي وُعِدُوا بها، وفي مقدمتها وعد الرئيس جمال عبد الناصر إيّاهم بأن الانتقال إلى المجتمع الجديد ستصاحبه السعادة والرخاء، في حين أنَّهم حاليًّا ما زالوا يطالبون بالحدِّ الأدنى من حقوقهم الأساسية.

## ثالثًا - تقويم تجربة التهجير:

لا توجد إحصائية حديثة بعدد النوبيين المصريين إجمالًا، ولكن يبلغ عدد سكان مركز نصر النوبة وفقًا لبيانات عام 2015 (91.971 نسمة) يشكلون 20.677 أسرة (محافظة أسوان 2015). وعمومًا، تشير الدراسات السكانية إلى زيادة عدد السكان في النوبة الجديدة بعد التهجير، وتناقص تيار الهجرة تدريجيًّا طوال الفترات التعدادية من 1960–2006، كما زادت نسبة المشتغلين إلى نَحْوِ ثُلُثي قوة العمل 62% وفقًا

لبيانات تعداد 2006، كما تحسنت نسبة النوع بعد التهجير (1976–2006)؛ إذ سجّلت شيئًا من التحسن والزيادة المستمرة من 72 ذكرًا لكل 100 أنثى عام 1976 إلى 87 ذكرًا لكل 100 أنثى في تعداد 2006، ويمكن تفسير ذلك في ضوء إعادة التوزيع، وتوافُر الخدمات وحدوث طفرة تنموية بين السكان؛ ممّا أدى إلى تزايد استقرار أعداد أكبر من الذكور في موطنهم الجديد (العيسوي، 2009، 242–249).

ولكن هل تكفي الأرقام للتعبير عن نجاح عملية التهجير والتوطين في المجتمع الجديد؟ وهل الواقع الحالي يعكس قَبولًا لهذه العملية أو رضًا عن نتائجها، وما ترتَّب عليها من أوضاع؟ هذا ما نحاول توضيحَه فيما يأتي:

### 1 - تقويم النوبيين للنوبة الجديدة:

*«مسكين أنت أيها النوبي؛ حرموك من كل شيء، ولم يعد هناك بيت، أو أرض، أو نخيل.*

*النوبيون هم الشعب الذي أحب النهر فأغرقه الطوفان.*

*التهجير هو انتقال من وادي النيل إلى وادي جهنم.*

*من يوم ما جينا هنا تعبانين خالص».*

يحمل دائمًا تعبيرُ أبناء المجتمع النوبي عن تجربة تهجيرهم، وعن شعورهم بوصفهم مُهَجَّرين – شعورًا بالمرارة، ودائمًا ما يعبرون عن تجربتهم، وبخاصة كبار السن، تَعْبيرًا لا يدلُّ على رضاهم عن نتائج هذه التجربة، رغم مرور أكثر من نصف قرن عليها، ويتضح ذلك في كثير من جوانب حياة المجتمع النوبي، سواء بالنوبة القديمة أو الجديدة أو بالمحافظات الأخرى التي يستقرون بها، وسوف يتضح ذلك على سبيل المثال فيما يصوِّرُه الأديب النوبي «يحيى مختار» في قصته «حكاية النسيان»، وكيف «أدارت» مأساة التهجير عقول النوبيين وآذتْ نفوسَهم، فاختلطت لديهم الرؤى والأحلامُ والكوابيس وهم يحاولون التواؤُم مع حياة المهجر في تلك الحجرات الأسمنتية التي بنَتْها لهم الحكومة، مفتقدين دُورَهُم الواسعةَ الرطبة المطلّة على النيل» (الصاوي، 1992، 161). إضافةً إلى ذلك، تعبِّر الأغاني النوبية عن موقف بعضِهم من التهجير؛ مثلما نجد في أغنية الفنان النوبي الراحل «خضر العطار» بعنوان «اسمي هناك»، والتي تقول بعضُ عباراتها:

*«اسمي هناك .. بلدي هناك .. أساسي هناك .. النوبة هناك ..*

*شطبوا يا ناس حضارة كاملة .. فرضوا علينا الهجرة المرة ..*

*قالوا كوم أمبو الجنة الخضرا .. مع أنه يا ناس جهنم حمرا ..*

*عشنا فيها ليالي حزينة .. مشينا سنين في الغربة طويلة . .*

*هيا يا نوبي ويا نوبية .. دقوا طبول العودة الجاية».*

ويُشَبِّه بعض كبار السن لحظات التهجير بالطوفان، فيقول أحدهم: «*جاء الطوفان الأكبر مع السد العالي لتغرق النوبة بأكملها، وكأن الزمن يخبئ لنا هذه الكارثة التاريخية لتتحول بلادنا إلى مخزن للمياه*»، و«*كانت الصدمة هي رد فعل الكثيرين منا*»، وأن «*لحظات قاسية مرت على النوبيين كانت فيها السيدات والرجال والأطفال يتشبثون بالأرض، ولا يريدون مغادرتها، وخاصة كبار السن*»، و«*كانت العيون تدمع لفراق أرض الذكريات*» (إدريس، 2010، 4).

كما تشير بعض الدراسات التي تمت عقب التهجير إلى أن «حياة المهجر في النوبة الجديدة هي فترة لا يرتاح لها النوبيون كثيرًا، ويتحسرون على النوبة القديمة مع الرغبة في العودة إليها من جديد، على أن تكون هناك ركيزة لإقامة معايشهم» (رياض وعبد الرسول، 2014، 226 ;Serag, 2013, 8)، مع الاعتراف بمميزات التهجير المتمثلة في إنهاء عزلة النوبة القديمة، وسهولة الحركة بالقطارات إلى أي مكان (زكي، 2001، 124)، إلا أنه «رغم الإنجازات والتسهيلات التي قُدِّمَت للنوبيين في الوطن الجديد فإنهم ما زالوا، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات، غير مستقرين وغير راضين عن حياتهم الجديدة» (شويقة، 1976، 165-166). وتضيف دراسة أخرى أن «الهجرة جاءت في ظروف صعبة بالنسبة للأهالي» (جاويش، 2016، 6).

ورغم ما تشير إليه الدراسات التقويمية التي أُجْرِيَتْ بعد مرور عدة سنوات من عملية التهجير من حيثُ تمهيدُ الطرق، وتوفير خدمات النقل العام، وتوفير التموين والأسواق والمجمعات الاستهلاكية والمخابز الآلية، ومد القرى بالمياه النقية والكهرباء، وتوفير خدمات البريد والتلغراف والتليفون، وإقامة 23 مدرسة مزوَّدة بأقسام داخلية، وإنشاء أماكن لاستقرار الفنيين والإداريين الغرباء، وتوفير الخدمات الأمنية والصحية

والاجتماعية، وهي الخدمات الَّتي افتقرت إليها النوبة القديمة بشدة، ورغم اعتراف أبناء المجتمع النوبي بالخدمات الكبيرة التي تمت في مختلف المجالات؛ فإن الأمر لم يخلُ من وجود اعتراضات على بعض الأمور المهمة، ويأتي في مقدمتها المساكن التي أنشئت عند التهجير، وكذلك عدمُ كفاية الأراضي الزراعية، وعدم جَوْدة بعضها (مصطفى، 1993، 76؛ زكي، 2001، 129).

فنجد أن هناك عدة مشكلات تتعلَّق بالمسكن، يتمثل أهمها في عدم توفير المساكن للمغتربين؛ إذ وُزِّعت المساكن في النوبة الجديدة لَمن كانوا يقيمون فعليًّا فقط في النوبة القديمة دون المغتربين، كما وُزِّعَت المساكن بناء على عدد أفراد الأسرة دونَ مراعاة المكانة الاجتماعية للشخص، وكذلك لم يعتد بالعلاقات القرابية التي كانت تُؤَدّي دورًا أساسيًّا في التجاور المكاني في النوبة القديمة (محجوب، 2005، 80)، إضافةً إلى التشققات التي ظهرت في المباني العامة والمساكن، وما زالتْ تُعالَج حتى اليوم.

وكذلك الأمر بالنسبة للنشاط الزراعي؛ فقد تدهورت الزراعة بوصفها موردًا اقتصاديًّا أساسيًّا للأسرة النوبية في منطقة التهجير نتيجةَ انخفاض إنتاجية الأراضي المستصلَحة بسبب مشكلات تتعلَّق بنوع التربة واحتياجها لمجهود مضاعف مقارنة بأراضيهم القديمة، ومشكلات الري، واختلاف طبيعة العمل الزراعي في المجتمع الجديد؛ إذ يعتمد على زراعة قصب السكر، وهو المحصول الذي لم يألفه النوبيون؛ ومن ثَمَّ اعتمدوا على استئجار عمالة من المحافظات المجاورة، وأدى ذلك إلى تغيُّر التركيبة السكانية؛ ممّا أدى إلى ظهور أشكال جديدة من العلاقات لم يألفوها سابقًا في ظل عزلتهم التقليدية، إضافةً إلى عدم تسلُّم بعض الأهالي لأراضيهم الزراعية المخصصة لهم، أو بُعْدها عن قرى التوطين (محجوب، 2005، 72؛ مصطفى، 1993، 98 - 101؛ إبراهيم، 1985، 84، شويقة، 1976، 165-166؛ زكي، 2001، 246).

ولم تقتصر التغيرات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل امتدت أيضًا إلى الشخصية النوبية؛ إذ فَقَدَ الموطن الجديدُ الكثيرَ من الظروف القديمة ذات الأهمية الكبرى في التأثير في الشخصية النوبية، ومنها ضعف الارتباط بالنهر؛ لأن دور النهر في حياة النوبيين تلاشى نهائيًّا، وكذلك تميزت المنطقة الجديدة بأنها قضت على العزلة النوبية الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية، وأصبح اتصالهم

بالمدن الكبرى يتمُّ في بضع دقائق، فقد كانت تلك العزلة مفروضة بصفة خاصة على الأطفال والنساء؛ ومن ثَمَّ كانت بمنزلة عامل جوهريّ في حفظ الثقافة المحلية لكل جماعة، بل ولكل قرية على حدة، وأدى ذلك إلى انتشار بعض السمات الثقافية التي تميز الريف المصري بصفة عامة، وقرى الصعيد بصفة خاصة بين النوبيين أنفسهم؛ مما يشير إلى أن الانتقال الجغرافي للنوبيين أدى إلى تمزُّق النسق الثقافي المتميز لهم، والذي عاشوا من خلاله لقرون عديدة؛ فظهرت الفردية، وسادتْ علاقات المصلحة بين النوبيين، وضعف الاهتمام بالرابطة القرابية (إبراهيم، 1985، 91–92).

وإذا حاولنا تقويمَ ردِّ فعل أبناء النوبة على تجارب تهجيرهم المتكررة؛ نجد أنهم على نحو عامّ استطاعوا التكيف خلال النصف الأول من القرن العشرين مع تجارب التهجير التي صاحبت إنشاء خزّان أسوان وتعلياته، وتمثَّل ذلك التكيف في المحافظة على تراثهم اللغوي والمعماري بسبب استمرارهم داخل الإطار الجغرافي لإقليم النوبة، ولكنْ حين انتقلوا بعيدًا عن مواصفات بيئتهم عقب التهجير، لم يستطيعوا التكيف، أو ربما لم يجدوا آلية إعادة صياغة حياتهم، فكل شيء كان جديدًا ماديًّا ونفسيًّا، ولم يجدوا النيل (رياض وعبد الرسول، 2014، 225–226)، وكان الانتقال إلى المجتمع الجديد، الذي يتصف بفقر بيئته مقارنة بالبيئة القديمة، وعدم توافر العائد من الأرض الزراعية، واضطرار بعضهم إلى العمل بمهن جديدة، بمنزلة الصدمة الاجتماعية والثقافية الشديدة، التي تعرض لها أبناء المجتمع النوبي (إبراهيم، 1985، 86).

ولا نستطيع أن نغفل، عند رصد تقويم أبناء المجتمع النوبي لتجربة تهجيرهم، المقارنةَ التي يعقدها بعضُهم بين تجربة تهجيرهم والتجربة السودانية على الجانب الآخر من الحدود، والتي يرون أنها كانت أفضل كثيرًا، وبخاصة فيما يتعلق بالتعويضات التي حصلوا عليها؛ إذ حصلت كل أسرة نوبية سودانية على منزل، و15 فدانًا، وتعويض نقدي (مثال: قُدِّرَتْ قيمةُ النخلة مقابل 10 قروش في مصر، و10 جنيهات في السودان) (زكي، 2001، 12–13)، إلا أنّ هناك العديدَ من الدراسات التي تشير إلى اشتراك المهجَّرين النوبيين في كل من مصر والسودان في كثير من تداعياتِ عملية التهجير وآثارِها، ومطالبهم الحالية، ومواقفهم من موطنَيْهم القديم والجديد على السواء (دفع الله، 2003، البطاحي، 2008).

## 2 - التعويضات تاريخيًّا:

*«ده ما يعتبرش تعويض ده يعتبر حسنة.*

*الحكومة ما عوضتناش كما يجب.*

*المفروض كل حاجة للنوبيين ببلاش».*

توضح العبارات السابقة لماذا يضع النوبيون إعادة تقدير التعويضات ضمن المطالب الحيوية لهم حاليًّا. وبالعودة إلى تاريخ التعويضات التي صُرفت للنوبيين؛ نجد أنّه لم تُصْرَفْ أية تعويضات لهم عقب هجرتهم الناتجة عن إنشاء خزان أسوان أو التعلية الأولى للخزان، وَصُرِفَتْ تعويضاتٌ، يصفها الأهالي «بالمجحفة» عقب التعلية الثانية، تمثلت في تخصيص جزء من أراضي الدولة في منطقة غرب أسوان للمتضررين، ما زالوا يقيمون بها حتى الآن (ربيع، 1964، 93). وفي عام 1964، تشير البيانات الرسمية إلى أن جملة التعويضات المستحقَّة بلغت أكثر من ستة ملايين جنيهٍ (شويقة، 1971، 161)، ويعدُّها النوبيون تعويضات «تافهة» بناء على ما حصلوا عليه فعليًّا، ويرون أنها لا تتناسب وحجم التضحيات، ولا الأضرار التي حاقت بهم وبأسرهم ومستقبلهم جراء ذلك التهجير. وزاد من تفاقم الأمور مطالبةُ الحكومة المصرية إيّاهم عام 1993 بثمن البيوت التي وُزِّعت عليهم، أو إعادتها بحجة أنها «إيواء» وليست تملُّكًا (زكي، 2001، 138).

## 3 - مطالب النوبيين بعد التهجير:

بدايةً، تتلخَّص أهم مطالب النوبيين في تنفيذ الوعود القديمة التي قُدِّمَتْ لهم قبل عملية التهجير، بمعنى أنها وعودٌ قبل أن تكون مطالبَ، والتي يتضح عند تحليلها أنها مطالبُ اجتماعيةٌ اقتصاديةٌ تنمويةٌ، وليست سياسيةً بالأساس، وترتبت على الظروف الخاطئة للتهجير، ويتلخص أهمها فيما يأتي:

- سرعة إنشاء قرى العودة في النوبة القديمة على ضفاف بحيرة ناصر.
- تقسيم أراضي النوبة القديمة بتقسيمها القديم نفسه.
- المساعدة على زراعة النوبة القديمة وتعميرها.

- حل مشكلة انهيار عدد كبير من مساكن النوبة الجديدة.
- تمليك النوبيين البيوتَ الّتي تسلَّموها بالنوبة الجديدة.
- توزيع الأراضي والبيوت على النوبيين المغتربين.
- إعادة النظر في قيمة التعويضات التي صُرفت للمهجَّرين.
- الحفاظ على خصوصية الثقافة النوبية.
- تمثيل النوبيين في السلطة التشريعية.
- أن تكون الأولوية في التوظيف والعمل لأبناء النوبة في المشروعات التي تقع حول البحيرة (زكي، 2001، 146–149، 264–265؛ القاضي، 2009، 13).

ويتضح من المطالب السابقة أن ملابسات عملية التهجير ونتائجها لم تساعد كثيرًا على تحقيق الاندماج داخل المجتمع المصري؛ إذ ظل النوبيون يشعرون دائمًا بأنهم ضحايا لعملية التهجير التي أدت إلى ازدهار مصر وغرق موطنهم الأصلي.

## رابعًا - معوقات الاندماج في المجتمع المصري:

نتساءل هنا بدايةً: هل من الممكن أن يؤدي التهجير بالصورة التي تم بها إلى تحقيق الاندماج المنشود؟ وهل سعى النوبيونَ أنفسُهم إلى تحقيق هذا الاندماج؟ أم أن التهجير ساعد على زيادة إحساسهم بذاتهم العرقية، وسعَوا إلى تأكيد ذلك من خلال إبراز تمايزهم الثقافي في المجتمع المصري؟ وهو ما حاولنا توضيحه من خلال التركيز على دراسة المعوقات المتعلقة بالثقافة والشخصية النوبية.

### 1 - التمايز العرقي داخل المجتمع النوبي:

يشير العديدُ من الدراسات إلى أن «النوبيين يتصفون بالاعتداد الشديد بالأصل العرقي، والذي يتمثل في حديثهم الدائم عن التراث النوبي، والعادات والتقاليد النوبية، والقيم المتمثلة في الأمانة والصدق وحسن الخلق» (أدول، 1993؛ مصطفى، 1993، 123). ورصد «وولتر إمري» هذا الإحساس بالتميز لدى النوبيين منذ القدم، حين قال: «يختلف النوبي عن المصري، ومع أن جزءًا كبيرًا من السكان يقضون معظم سني عمرهم في مصر، إلا أنهم يبقون كجنس منفصل على حدة إلى حد كبير، إذ إنهم من النادر أن

يتزوَّجوا بمصريات، وعقيدتهم أن الوطن والزوجة والعائلة يجب أن تبقى في النوبة» (إمري، 2008,11). ولقد تعزز هذا الإحساس بالهُوِيَّة العرقية النوبية بعد إعادة التوطين في النوبة الجديدة (Mansour, 2017, 17).

ويتضح هذا التميز حتى فيما بين الجماعات النوبية نفسِها، ورغم أنه قد يتضح من المشاهدات الأولى للمجتمع النوبي أنه يتمتع بوحدة، ويسوده الانسجام والتكامل، ولكنْ في الحقيقة أنّ كل جماعة نوبية تشعر بالتمايز والتفرُّد عن الجماعات الأخرى، وينتشر هذا الإحساس داخل المجتمع النوبي، سواء القديم أو الجديد، بل يمتد إلى النوبيين المهاجرين للمدينة (إبراهيم، 1985، 414).

*«أنا نوبي أصلي مش صعيدي»*

ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن الجماعات النوبية يتمركزون حول ذواتهم أمام الجماعات غير النوبية، ويشعرون بالتمايز عن باقي المجتمع المصري، ويتضح ذلك حين تبالغ الجماعة النوبية أحيانًا في تقدير مكانتها داخل المجتمع، والإعجاب بمظاهر حياتهم الاجتماعية أو الثقافية، والإشادة بتلك الثقافة بشكل مبالغ فيه، وقد أدت الاختلافات الثقافية الشاسعة فيما بين أبناء المجتمع النوبي وما جاورهم من جماعات في موطنهم الجديد (الصعايدة) إلى تعزيز هُوِيّتهم العرقية والثقافية. ويمكن القول بصفة عامة: إن الجماعات النوبية حريصة أشدَّ الحرص على تدعيم الإحساس بوحدة الجماعة وتماسكها وتوحُّد أفرادها، ومن العوامل التي تساعد على ذلك بشكل قوي اللغةُ المتميزة، ولذا يعد المجتمع النوبي مجتمعًا مغلقًا من الناحية الثقافية، حيث يحاول أبناؤُه جاهدين أن يجعلوا السيادة والسيطرة الكاملة للثقافة النوبية (الجوهري، 1988، 436).

## 2 - التمايز العرقي خارج المجتمع النوبي:

انعكست عملية التهجير على النوبيين المقيمين خارج النوبة؛ فقد حافظوا قديمًا، في ظل وجود النوبة القديمة، على أنماطهم الثقافية المتميزة بسبب ارتباطهم القوي بقراهم الأصلية؛ ومن ثَمَّ توحَّدت عمليات الإدراك الفكري، والبناء المعرفي لهم؛ وهو ما انعكس على الكثير من جوانب الحياة، نتيجةَ التمسُّك بقواعد البناء الثقافيّ النوبيّ التقليديّ نفسِها، حتى جاءت عملية التهجير، وبدأت معها عوامل التفكك والانهيار الثقافي للمجتمع النوبي، وكذلك للعناصر المهاجرة ككل؛ إذ لم تتوافر للمجتمع الجديد الروابط

القديمة نفسُها، وهو ما انعكس على عدم رغبة بعضِهم في العودة للنوبة الجديدة؛ ومن ثَمَّ بدأ هؤلاءِ المقيمونَ في الحضر بتعليم أولادِهم واكتساب المهارات الضرورية اللازمة للحياة والاستقرار في الحضر (مثل: الشهادات التعليمية، وفُرص التوظيف)، بدلًا من المهارات المطلوبة للعودة والحياة في القرى النوبية من زراعة وخلافها، ويأتي ذلك نتيجة للتغيرات الثقافية التي طرأت على الشخصية النوبية في المجتمع الحضري، من أجل التكيف مع البيئة الجديدة. ويمكن القول: إن الشخصية النوبية تفاعلت مع الأنماط الثقافية الجديدة بالقدر الذي يؤدي إلى الإشباع والرضا النفسي (إبراهيم، 1985، 155–157، 417).

وهنا يمكننا القول: إنه عندما كانت النوبة القديمة موجودة، كان المهاجرون يعيشون وفقًا للنمط النوبي التقليدي؛ لأنهم عائدون يومًا ما إلى قراهم ومنازلهم وعائلاتهم، واختلف ذلك بعد التهجير؛ إذ لم تَعُدْ لهم منازلُ يعودون إليها، ولا فرص عمل أو حياة، كما توزعت عائلاتهم وفقًا لحجم كل أسرة، ولم يعد التجمع الإقليمي القرابي كما كان من قبل؛ ومن ثَمَّ تغيرت توجُّهاتهم وأولوياتهم في الحياة، وبعدما كانوا يعيشون لكي يستمروا نوبيين، أصبحوا يعيشون لكي يندمجوا في المجتمعات الحضرية التي يقيمون بها. هذا من جانب، ومن جانب آخر عندما كانت النوبة القديمة مدعاةً للفخر والتمايز؛ حرص المهاجرون على إكساب ثقافتهم التقليدية لأبنائهم، ولكنْ عندما تحولت النوبة الجديدة إلى رمز للمعاناة وطمس الهُوِيَّة المتميزة للجماعة النوبية؛ حرص المهاجرون على إكساب أبنائهم آليات الاندماج في المجتمع الحضري، ويتجلى ذلك في قول أحد أبناء المجتمع النوبي: «هناك أجيال لم تطأ أقدامها تراب النوبة لا القديمة ولا الجديدة»، ومن ثَمَّ لم يحرصوا على إبراز تمايزهم إلا فيما يتعلق ببعض الممارسات الثقافية التي لا تعيق عملية الاندماج في المجتمع الحضري.

ورغم ذلك، ما زال البعض يصرّون على أن «النوبيين لم يفقدوا هُويّتَهم، وسوف تبقى النوبة، ويظل النوبيون متماسكين متمسكين بوحدتهم وقوميّتهم ولُغتهم، مؤمنين بالحكمة والمقولة الشهيرة: من كان بلا جذور، فليس له بذور» (إدريس، 2010، 1). وكان ذلك من أهم دواعي إنشاء النوادي والجمعيات النوبية، وتفعيل أدوارها الثقافية؛ للحفاظ على الهُوِيّة والثقافة النوبية بجانب أدوارها الأخرى.

### 3 - دور الجمعيات النوبية في الحفاظ على التمايز العرقي:

هدفت الجمعيات النوبية في المحافظات المصرية، وفي بعض الدول الأخرى في بدايتها، إلى مساعدة المهاجر النوبي على مواجهة مشكلات الاستقرار من ناحية، وربطه ببيْئَته الأصلية من ناحية أخرى. وتُعَدّ هذه الجمعيات أحد المظاهر الدالّة على التماسك والتضامن، «وقد اقتصرت في البداية على عضوية أفراد القبيلة الواحدة، ثمّ تطورت إلى جمعيات قروية تقوم على أساس القرابة الإقليمية، كما حافظت، بالإضافة إلى الأسرة، على التراث الثقافي النوبي المتميز، بجانب توفيرها للإحساس بالتميز الثقافي عن بقية العناصر السكانية الأخرى داخل المدينة» (إبراهيم، 1985، 75، 152–153).

وعقب التهجير تبارى أبناء النوبة في محاولات مستمرة لإنقاذ المجتمع من التلاشي والذوبان؛ فازدهرت فكرة إنشاء الجمعيات والروابط والأندية النوبية في بلاد المهجر، وينتشر في كلٍّ من القاهرة والإسكندرية أكثر من 80 جمعية نوبية، تؤدّي أدوارًا كبيرة ومُهمّة في التشبيك، والتنسيق، والتكافل الاجتماعي بين النوبيين من نفس القرى والعائلات، والربط بينهم وبين ذويهم وعائلاتهم في قرى التهجير بكوم أمبو. وعليه؛ فقد عمل النوبيون على الحفاظ على تماسكهم الاجتماعي، والحرص على جمع الشمل في المناطق التي هاجروا إليها داخل مصر وخارجها بجهودهم الذاتية (شريف، 1986، 33)، بجانب المحافظة على تمايزهم العرقي المبنيّ على التفرُّد الثقافي، وكأنّهم ينطلقون من مقولة «مالك بن نبي»: «الشعب الذي يفقد ثقافته .. يفقد حتمًا تاريخه».

ونستطيع أن نقول في ضوء ما سبق: إن عملية التهجير والتوطين، بل وحتى الانتشار في المجتمع المصري، لم تحقق الاندماج الكامل بين أبناء المجتمع النوبي والمجتمع المصري، وذلك لعدة أسباب من أهمها:

- عدم تقديم المجتمع الجديد للنموذج الناجح القادر على تحسين نوعية حياتهم، ودمجهم في المجتمع.
- الإحساس بإهمال قضيتهم رغم عدالتها، وعدم وفاء الحكومات المتتالية بوعودها وتقديم الحل.
- إحساس أبناءِ المجتمع النوبي أنفسِهم بتمايزهم، وحرصهم على استمرار ذلك في ظل محاولات طمس هُوِيّتهم.

وترتَّب على ذلك تزايدُ تصعيدِ القضية النوبية وتعقيدِها، وبدلًا من المطالبة بتنمية مجتمعهم الحالي، وحل مشكلاته، صارت المطالبات هي ضرورة العودة للنوبة القديمة وإحياؤها من جديد.

## خامساً - الكفاح من أجل العودة بين الوعد والأمل:

### 1- بداية إثارة القضية:

تعد سياسات ما بعد التهجير هي المشكلة الأكبر التي أدت إلى صدامات بين الحكومة والنوبيين كما أوضحنا، والتي عكست استخفافًا حكوميًّا بأبناء النوبة وقضيتهم، وتهربًا من الوعود المقدَّمة إليهم، إضافةً إلى مشكلات التهجير والمجتمع الجديد، وقد دفعهم ذلك للمطالبة بالعودة إلى النوبة القديمة، وعزَّز من طلبهم ما شاهدوه من تجربة مصرية أخرى ناجحة للتهجير والعودة تمت في مدن القناة عقب حرب عام 1967 (الكفراوي، 2009). ويعني النوبيون بالعودة إعادةَ توطينهم حول بحيرة ناصر، وتمكينهم من استغلال الأراضي المحيطة بها، ومنحهم الأولوية في ذلك.

*«ليس هذا قدرًا، بل رضاء وأملاً في أن ينهض الوطن الكبير، وسيظل حلم العودة للوطن القديم»* (إدريس، 2010، 69).

وتوضح (جانمير Janmyr) أسباب محدودية محاولات الحشد لرفض تهميش النوبيين عقب تهجيرهم، وقد لخَّصتها في عدم وجود تمييز بين الجماعات في المجتمع المصري، والمساواة في حقوق المواطنة، وعدم وجود حدود رسمية تفصل بين أهل النوبة وبقية المصريين، وتنامي المشاعر القومية لدى العديد من النوبيين الداعمين لبناء الدولة، والشعور بالتضحية من أجل الصالح العام. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى انقسام الجماعات النوبية نفسِها حول الإستراتيجيّة الّتي يجب اتِّباعُها لتحقيق التغيير وأولوياته، فضلًا عن الصراع حول مَن له الحق في الحديث باسم أهل النوبة، والفجوة بين الأجيال النوبية، وعدم وجود مؤسسات تعبِّر عن حقوقهم ومشكلاتهم. ولكنْ جاء توطين بعض الجماعات «غير النوبية» في بعض مناطق النوبة القديمة، في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية للنوبيين؛ ليفجّر القضية النوبية وحق النوبيين في العودة (جاويش، 2016، 6-7؛ Janmyr, 2016, 130-133).

## 2- قِدَمُ حلم العودة:

بدأ الحديث عن العودة عقب التهجير بفترة قصيرة، وارتبط الاتجاه نحو العودة أو البقاء في النوبة الجديدة بالأوضاع والمصالح الخاصة للفئات الاجتماعية المختلفة بين النوبيين، وبدأ الجدل حول أوضاع النوبيين في النوبة الجديدة، وإبراز الجوانب السلبية للتهجير من وجهة نظر الأهالي، مع البدء بتنفيذ مشروعات تنمية منطقة «بحيرة ناصر»، التي تضم الوطن النوبي القديم، وظهرت معه المطالبة بالعودة إلى النوبة القديمة (محجوب، 2005، 59). ويتفق ذلك مع ما تنبأ به «إمري» عندما أشار إلى أنه «بعد أن تغيرت معالم النوبة ببناء السد العالي، فإنها بقيت بالنسبة إليهم أَحَبَّ الأراضي في العالم كلِّه، فإليها سيرجعون بلا شك، وأملهم الوحيد هو الرجوع إلى أرضهم التي وهبتهم الحياة. وأعتقد أن كثيرًا من النوبيين سيبقون على الحواف الجدبة، وعندما يُرَسِّبُ النيل طميه الخصب، فإن كثيرًا من هؤلاء سيرجعون إلى هذه الأراضي» (إمري، 2008، 11–13).

ولكن في ذلك الحين اختلفت مواقف النوبيين من العودة، فكانت هناك آراء معلنة تعبر عن الرغبة في العودة إلى النوبة القديمة من خلال العمل بمشروعات تنمية بحيرة ناصر، مقابل آراء أخرى ترى في المطالبة بالعودة طلبًا غير رشيد؛ فقد أُتيحت لهم في النوبة الجديدة خدماتٌ وفرص عمل قد لا تتيسر فيما ينشأ من مجتمعات مستحدثة في المنطقة المحيطة ببحيرة ناصر. وتشير دراسة محجوب إلى أنّ الفئاتِ غَيْرَ الراغبة في العودة هي في الغالب من الشباب الذين بلغوا مرحلة النضج في النوبة الجديدة، ولا تشدُّهم إلى النوبة القديمة ذكريات وعلاقات عاطفية بعيدة المدى، وقد أتيحت لهم في النوبة الجديدة فرص أفضل للتعليم والعمل، وسهولة الاتصال بالمجتمع المصري، وكَوَّنَ بعضُهم أُسرًا ووضعًا اجتماعيًّا؛ ومن ثَمَّ ليس من السهل أن يطالبوا بالعودة دونما مسوِّغ، وأن هناك مستوى طيبًا من الوعي بين جانب من النوبيين بمدى لا عقلانية المطالبة بالعودة، وأنه لا يمكن أن تتحمل الدولة تكاليف إعادة التهجير بعد أن تحمَّلت تكاليف التهجير (محجوب، 2005، 111–114).

وهذا ما أكدته دراسة فاروق مصطفى بعد أكثر من عشرين عامًا؛ إذ يشير إلى أن «هناك تغيرًا كبيرًا أحدثته التنمية في النوبة الجديدة؛ هذا التغير دفع بعض كبار السن

إلى التنازل عن القيم المتعلقة بالعودة، نظرًا لاستقرارهم في المجتمع الجديد. أمّا الأجيال الجديدة، فيرفضون رفضًا باتًّا فكرةَ العودة إلى أرض الأجداد بوصفها قيمةً من القيم النوبية. ويرى بعضُهم أن هذه مجرد تلميحات من بعض كبار السن الّذين ما زالوا يتذكّرون أرض الأجداد، ولم يروا ما حدث بها من تغيرات إيكولوجية» (مصطفى، 1993، 118–120).

*ومن التحليل التاريخي للدراسات والمادّة الميدانية المتاحة؛ يمكننا القول: إن فكرة العودة إلى النوبة القديمة كانت قد توارت مع جهل الأجيال الشّابّة بمضمون هذه الدعوة ومحتواها، الأمر الذي يتّضح في أقوال بعض أبناء المجتمع:*

*«التغير الذي حدث للإنسان النوبي هو تغير وجودي، وأن هناك أجيالًا سوف تأتي لا شك لم تعان من التهجير، ولم تعش في النوبة القديمة، وستكون لها تجاربها الخاصة.*

*هناك تغير في أفكار النوبيين نحو العودة، وإذا كان كبار السن لهم ذكريات في النوبة القديمة، فإن الشباب يرى مستقبله في النوبة الجديدة لما بها من خدمات.*

الأجيال اللي ما عاشتش بالنوبة القديمة لا توجد عندهم مرارة الرغبة في العودة».

وكما رأينا من الدراسات والعبارات السابقة؛ فإن هناك اختلافًا جيليًّا نحو العودة لصالح كبار السن، ولكننا نرى الآن أن الشباب هم من يتزعَّمون هذا الاتجاه المطالب بالعودة، ويرجع ذلك في جزء منه إلى التغيرات الحادثة في المجال العام بالمجتمع المصري عقب ثورة 25 يناير. هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى التعامل الرسمي الخاطئ مع قضية حقوق النوبيين على نحو عامّ، وحق العودة على نحو خاصّ في ضوء الوعود التي لم تُنفَّذ حتى الآن، ويوضِّح الكثير من الدراسات أن العودة كانت مطلبًا محلًّا للخلاف قديمًا، ولكن ساعدت الظروف التي مرت بالمجتمعين المصري عامة، والنوبي خاصة، على توحيد الكثيرين من النوبيين خلف هذا المطلب.

### 3 - تنمية النوبة القديمة: لمحة تاريخية:

تشير البيانات إلى أن تنمية بحيرة ناصر من خلال إنشاء مجتمعات جديدة على ضفافها – ليست فكرةً جديدة، وإنما بدأت عقب استقرار أوضاع البحيرة. وأُنْشِئَتْ

هيئةُ تنمية بحيرة السد العالي مع بداية السبعينيات من القرن الماضي؛ بهدف دراسة وحصر إمكانيات البحيرة وشواطئها، وتنميتها. ويرى المسْؤُولون في الهيئة أن المنطقة يجب أن تنمّى لتكون مأهولة بالسكان لأهميتها الإستراتيجية؛ وذلك من خلال إنشاء المجتمعات الجديدة. وبالنسبة لعودة النوبيين، فالهيئة لا تعترض على وجودهم مطلقًا، بل تشجِّعُهم، وتجد في تنظيماتهم وجمعياتهم مجالًا طيّبًا للبداية، ولكنها ترى أنه يجب ألا تكون مشروعات التنمية مقصورةً على فئة أو شريحة من المجتمع المصري، وإنما تكون متاحة لكل المصريين، وهذا ما يعترض عليه بعض النوبيين، أو يرون أنهم أصحاب الأولوية، ثم يأتي بعد ذلك باقي المصريين (مصطفى، 1993، 109). وظهر هذا الاعتراض للنور باعتباره نوعًا من ردِّ الفعل على «توزيع 2300 فدان بالنوبة القديمة على المزارعين المضارين من تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، بجانب تخصيص أراضي بحيرة ناصر لاستيعاب البطالة الزراعية، وتوطين 75 ألف عامل بالمنطقة من المحافظات الأخرى» (زكي، 2001، 140–141).

### 4-قرية السّلام: نموذجًا للجهود الذاتية لتنمية النوبة القديمة:

يتساءل البعض عن فكرة العودة، وهل هي فكرة عاطفية أم عملية يمكن تنفيذُها؟ وهل يمكن تحقيقها بالجهود الذاتية أم أنها يجب أن تكون خطة دولة؟ وهل تقتصر على النوبيين فقط أم يمكن أن تنجح رغم ضمِّها لأطياف عديدة من المجتمع المصري متمايزة ثقافيًّا وعرقيًّا؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة سعَيْنا إلى تقويم تجربة سابقة للعودة إلى النوبة القديمة من خلال رؤية القائمين بها والقائمين عليها لاختبار جدّيّة فكرة العودة، والاستفادة منها، سواء للنوبيين أو لمصر حكومةً وشعبًا.

في السبعينيّات والثمانينيّات كانت هناك دراسات عديدة لإعادة التوطين في نحو عشر قرى حول ضفاف بحيرة ناصر تحمل أسماء القرى القديمة، وأَنْجَحُ هذه النماذج هو قرية السلام بالقرب من مدينة أبو سمبل (زكي، 2001، 145). وتعد قرية السلام من أقدم القرى التي قَدِمَ إليها النوبيون عام 1978، وقد تحمَّسوا لفكرة تعمير شواطئ البحيرة، وكانت الأسباب كما أوردوها هي الحنين لأرض الأجداد، وتكوين أسر جديدة لا تجد لها مكانًا في النوبة الجديدة، أو توفير مساكن للمغتربين الذين لم

يتسلَّموا بيوتًا في النوبة الجديدة. وبدأت قرية السلام بعدد 60 فردًا فقط من النوبيين، قاموا باستصلاح 25 فدانًا، ولكنهم انخفضوا بعد فترة إلى 30 فردًا فقط بسبب ظروف المعيشة الصعبة، وانحسار المياه وصعوبة الري، وهي المشكلات التي إذا حُلَّتْ بجانب إتمام البنية الأساسية، فسوف يساعد ذلك على عودة النوبيين مرة أخرى إلى النوبة القديمة (مصطفى، 1993، 112–114). وتلت هذه المحاولةَ محاولاتٌ عديدة أخرى، ولكنها لم تنجحْ بالشكل المأمول لضعف الإمكانيات الفردية، واحتياجها إلى تنظيم مؤسسي يعي جيدًا الحقوق النوبية وأهمية الوفاء بها.

وتضع (جانمير) مسارَيْن يمكن للنوبيين أن يستفيدوا بهما في تحديد مطالبهم على أسس قانونية، وبما لا يتعارض مع وحدة الدولة وحقوق المواطنة؛ وهما:

أ) العودة للنوبة القديمة في ضوء اعتبار العودة إلى الأراضي الأصلية أحد حقوق الإنسان، وأحد الحقوق الدَّوْلية للسكّان الأصليين.

(ب) التحول من «الحق في العودة إلى الحق في التنمية»، والذي سيشتمل بالضرورة على العودة. ويعد هذا المسار أكثر حيادية، ومن ثَمَّ يمكن أن يسهم في تحقيق التعبئة وراءه على نحو أوسع (Janmyr, 2016,139-143).

**الخاتمة:**

1- إن مشكلات النوبيين في مصر ليست مشكلات خاصة بهم فقط دون غيرهم، فهي تتكرّر على نحو أو آخر في كثير من المناطق بمصر، وبخاصة المناطق الحدودية، كما أن مطالب النوبيين ليست مستعصية على الحل، وما يطالب به النوبيون في هذا الصدد هو النظر إلى واجبات المواطنة وحقوقها بالمنظار نفسه.

2- أُوْقِظَتْ فكرة العودة من جديد، نتيجة عدم جدّيّة المسْؤُولين في التعامل مع مشكلات المجتمع النوبي الجديد، وكذلك تجاهل حقوق النوبيين في أراضي النوبة القديمة حول بحيرة ناصر، والاتجاه إلى توزيعها على غير النوبيين؛ وهو الأمر الذي أدى إلى تمركزهم من جديد حول الهُوِيّة النوبية.

3- تتلخَّص مطالب النوبيين الآن في ضرورة الاهتمام بتنمية النوبة الجديدة بوصفها مجتمعًا نوبيًّا متكاملًا، مع ضرورة تضافر جهود جميع المتخصصين لتخطيط

مستقبل النوبة القديمة، وإعطاء أولوية الإقامة، وتملك الأراضي المستصلحة حول البحيرة، للنوبيين الراغبين في العودة، والاهتمام بتنوع المشروعات التنموية حولها، وبخاصة المشروعات السياحية؛ نظرًا لتوافر المقومات الأثرية والطبيعية في المنطقة، وذلك في إطار تفعيل موادِّ الدستور المصري.

4- إن النظر إلى الجماعة النوبية باعتبارها جماعة متمايزة ثقافيًّا داخل المجتمع هو إثراء للثقافة العامة، يجب الحفاظ عليه لا طمسُه، حتى تصبحَ الجماعةُ النوبية في مصر إضافة وليست تحدّيًا.

5- إن إعادة إحياء القرى النوبية القديمة حول البحيرة يحقق مطالب النوبيين من ناحية، وخطط التنمية القومية من ناحية أخرى، إضافةً إلى أهمية تعمير هذا الموقع الإستراتيجي في إطار تعمير الحدود الجنوبية لمصر، وهو ما يحتاج إلى جهد حكومي ضخم لتحقيقه.

## توصية الدراسة:

يحتاج الملف النوبي في مصر إلى إدارته على النحو الذي يحافظ على وحدة المجتمع المصري وانسجامه في ظل احترام التنوع الثقافي والثقافات الفرعية في المجتمع، وفي هذه الحالة لا توجد صعوبة في أن تكون هناك قرى نوبية، وأخرى غير نوبية على الامتداد الكبير لمنطقة بحيرة ناصر، ومن ثَمَّ تصبح منطقة البحيرة مجتمعًا معبِّرًا عن التنوع العرقي والثقافي في المجتمع المصري تحت مظلّة المواطنة.

## المراجع:


إبراهيم، محمد عباس. (1985). *الثقافات الفرعية*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

أبو سكين، حنان. (2009). قضايا الأقليات والمواطنة في مصر، *مجلة الديمقراطية*، (35)،121–136.

إدريس، سيد الحسن محمد خير. (2010). كيفية الحفاظ على التراث النوبي. عنيبة. نصر النوبة. غير منشور.

أدول، حجاج حسن. (1993). *النوبة تتنفس تحت الماء*. الجزء الأول. الإسكندرية: وكالة تافكس للطباعة والتجهيزات الفنية.

إمري، وولتر. (2008). مصر *وبلاد النوبة*. ترجمة تحفة حندوسة. سلسلة ميراث الترجمة. *(1133)*. *القاهرة: المركز القومي للترجمة*.

الأمم المتحدة. (2019). *حقوق الإنسان*. مكتب المفوض السامي. مكافحة التمييز ضد الشعوب الأصلية. استُرْجع في 1 يناير 2019.
https://www.ohchr.org/ar/Issues/Discrimination/Pages/discrimination_indigenous.aspx.

البطاحي، عطا الحسن. (2008). *جبال النوبة: الإثنية السياسية والحركة الفلاحية (1924–1969)*. ترجمة فريد السراج وشمس الدين ضو البيت. الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع.

بوركهارت، جون لويس. (2007). *رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان*. ترجمة فؤاد أندراوس. سلسلة ميراث الترجمة. (1044). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

جاويش، مصطفى. (2016). *النوبة: أزمة هُوِيّة أم قضية أقلّيّة*. القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية.

جرينر، ليزلي. (1966). *سد عال فوق أرض النوبة*. سلسلة دراسات أفريقية. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

الجمل، شوقي. (2008). *تاريخ سودان وادي النيل: حضارته وعلاقاته بمصر من أقدم العصور إلى الوقت الحاضر*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

الجوهري، محمد محمود. (1988). *الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

حامد، السيد أحمد. (1974). *النوبة الجديدة: دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية*. الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

درويش، يحي. (1968). تهجير أهالي النوبة: تجربة إدارية رائدة لتهجير المجتمعات المحلية، *مجلة الإدارة*، 1 (2): 23–30.

دفع الله، حسن. (2003). *قصة تهجير النوبيين: قصة تهجير أهالي حلفا*. ترجمة عبد الله حميدة. الخرطوم: دار مصحف إفريقيا.

ربيع، صدقي. (1964). *النوبة بين القديم والجديد*. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

رياض، محمد؛ وكوثر عبد الرسول. (2014). *رحلة في زمان النوبة: دراسة للنوبة القديمة ومؤشرات التنمية المستديمة*. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

زكي، ماهر أحمد. (2001). *هكذا تكلم النوبيون*. القاهرة: ماهر زكي المحامي.

شريف، محي الدين. (1986). *النوبة حكايات ونكريات*. القاهرة: دار العلوم للطباعة.

شويقة، فاروق عبد الجواد. (1976). دراسة في إيكولوجية النوبة المصرية كبيئة في طور التكوين. *مجلة كلية الآداب*، جامعة القاهرة. 33 (1)، 149–178.

*الصاوي*، أحمد حسين. (1992). أديب من النوبة. *مجلة الهلال*، السنة المئة. عدد أبريل، 156–161.

صبحي، عبد المنعم. (1963). رحلة إلى النوبة. *مجلة الكاتب*، (30)، 55–73.

عبد اللطيف، دعاء. (2016). النوبة: زينة النيل، *مجلة الجزيرة*، الجزيرة نت. (49)، 1–89.

العطار، خضر، أغنية اسمي هناك. استُرجع في 12 ديسمبر 2018.
https://www.youtube.com/watch?v=t8oSbeAQb_8

العيسوي، فايز محمد. (2009). *سكان النوبة بين تغير المكان وتغير الملامح الديموجرافية*. المؤتمر السنوي الحادي عشر. قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية. كلية الآداب. جامعة الإسكندرية، 231–251.

غيطاس، محمد. (1987). *حملة اليونسكو وأضواء جديدة على تاريخ النوبة*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

القاضي، أحمد. (2009). النوبيون: الخصوصية والأصالة المصرية. *تقارير معلوماتية*، (32). القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

الكفراوي، محمد. (2009). النوبة والنوبيون في مصر بين نسيان الدولة والتهديد بالانفصال. *جريدة السياسي الإلكترونية*. استُرجع في 6 أبريل 2009.
http://www.alssiyasi.com/?browser=view&EgyxpID=21598

كوستاز. (2002). دراسة عن النوبة والنوبيين. في *موسوعة وصف مصر*. إعداد علماء الحملة الفرنسية. الجزء الثالث. دراسات عن المدن والأقاليم المصرية. ترجمة زهير الشايب. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

محافظة أسوان (2015). الدليل الإحصائي. قطاع الأسرة والسكان. الإدارة العامة لمركز المعلومات ودعم اتّخاذ القرار. استُرجع في 15 أكتوبر 2018 bit.ly/2WBgy6p

محجوب، محمد عبده. (2005). *التهجير والتوطين في المجتمعات المستحدثة: دراسة حقلية في المجتمع النوبي المصري*. في *دراسات أنثروبولوجية في المجتمع والثقافة*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محي الدين، شريف. (2017). *التهجير الداخلي في مصر: حالة النوبة المصرية*. *الملف المصري*. (30).

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. (2017). *القضية النوبية والحقوق الثقافية: معتقلي الدفوف نموذجًا*. القاهرة. استُرْجع في 1 يناير 2019 . https://bit.ly/3aeCh86

مصطفى، فاروق أحمد. (1993). *النوبة والتنمية والتغير. في مقدمة ودراسات أنثروبولوجية*. الجزء الثالث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

نظرة للدراسات النسوية. (2017). *للنوبيات قول آخر: عين نسوية على قافلة العودة النوبية*. ورقة بحثية. استُرْجع في 1 يناير 2019. http://nazra.org/node/565

نور الدين، عبد الحليم. (2010). *تاريخ وآثار النوبة*. عرض مهاب درويش. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية. استُرجع في 1 يناير 2019.

https://download-date-history-pdf-ebooks.com/15834-redirect

Banks, J. A. (2008). Diversity, Group identity, and Citizenship Education in a global age. *Educational Researcher*, *37* (3), 129-139. Retrieved from: https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.3102/0013189X08317501

Elcheikh, Z. (2015). Interpretation in cultural tourism: Nubian culture in southern Egypt. *Furnace*, *1*, 19-26. Retrieved from: https://furnacejournal.files.wordpress.com/2015/06/elcheikh-20151.pdf

Fahim, H. M. (1975). *Community-health aspects of Nubian resettlement in Egypt,* Retrieved from: http://digitalassets.lib.berkeley.edu/anthpubs/ucb/text/kas055_056-007.pdf

Hopkins. & Mehanna S. (Eds). (2010). Nubian encounters: *The story of The Nubian ethnological survey 1961-1964.* Cairo: American Univ. Cairo Press, 400p.

Janmyr, M. (2016). Nubians in contemporary Egypt: Mobilizing return to ancestral lands. *Middle East Critique*, *25* (2), 127–146. Retrieved from: https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/19436149.2016.1148859

Janmyr, M. (2017). Human rights and Nubian mobilisation in Egypt: Towards recognition of indigeneity. *Third World Quarterly*, *38* (3), 717-733. Retrieved from: https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/01436597.2016.1206454

La Bianca, A. (2014). The Aswan High Dam: Backbone of Egypt's economic development. Retrieved from https://alexanderlabianca.files.wordpress.com/2014/07/aswan-dam-case-study.pdf

Mansour, N. A. (2017). *Discourses around Nubians: A Critical Discourse Analysis of Egyptian social studies and history textbooks.* [*Master Thesis*] American University in Cairo.

Serag, Y. (2013). *Nubian resettlement challenges between past memories and present settings.* Retrieved from: https://bit.ly/3mH9K1z

Shetawy, A. & El-Shafie M. (2013). *The myth of Nubia, Egypt: A vivid potential or desert mirage.* Retrieved from: https://bit.ly/3mBEzoq

Wallin, M. (2013). Resettlement and irrigation schemes as keys to development? The case of new Halfa agricultural scheme, Sudan, [*Master Thesis*] University Of Helsinki. Retrieved from: https://bit.ly/3bgUhjy

Zabrana, L. (2013). "Abandoned Nubian villages in upper Egypt: Material culture in social anthropological field studies". Retrieved from:- https://bit.ly/3gO4p4y

قدم في : سبتمر 2020
أجيز في : يناير 2021